عمومي 101

الديمقراطية II:
مؤشرات ومعايير عملية

تأليف الدكتور وجيه قانصو
أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

المحتويات

- الـــديمـــقراطـــية في تمظهـــرهـــا الإجـــرائي والعملاني
- المقاربة الإجرائية
- المقاربة العملانية
- مؤشرات الديمقراطية
- مشكلات الديمقراطية
- الدمقرطة
- التحول إلى الديمقراطية في العالم العربي
- الأسئلة

الديمقراطية في تمظهرها الإجرائي والعملاني

اعتاد الباحثون والمفكرون في السابق تعريف الديمقراطية تبعاً لمصدرها بأنها منبثقة من الشعب، أو تبعاً لغايتها وهي تأمين الرفاه والعدالة والمساواة، إلا أن كلا التعريفين يغلب عليه الطابع المعياري ولا يمكن الاستفادة منه لمعرفة تحقق الديمقراطية أو قياس درجة تقدمها أو تراجعها في مجتمعٍ من المجتمعات[1].

انصب الجهد على تعريف الديمقراطية بتعريفات تجريبية وتوصيفات إجرائية.

بذلك أخذ الاهتمام يتركز على التعريف التجريبي والتوصيف المؤسساتي والإجرائي للديمقراطية بدلاً من التعريف العقلاني الطوباوي المثالي، حيث وفر التعريف الإجرائي دقة تحليلية ومرجعية تجريبية اختبارية، فانصبّ الجهد على جعل الديمقراطية أقل شيء نهلل له، بأن تم استبدال العبارات المعيارية في تعريفها، بصياغات وإجراءات لفهم طبيعة مؤسسات الديمقراطية، ومعرفة كيف تعمل والسبب الذي يجعلها تتطور وتظهر ثم تنهار، وهي مقاربات تمكن من الحكم على الدرجة التي يكون فيها النظام السياسي ديمقراطياً ولمقارنة النظم مع بعضها وتحليل ما إذا كانت النظم أصبحت أكثر أو أقل ديمقراطية[2].

وضعت معايير يمكن قياسها ليكون بالإمكان الحكم على نظام حكم معينه بأنه ديمقراطي أو غير ديمقراطي.

لذلك أخذت التعريفات الإجرائية والعملية للديمقراطية تتقدم على باقي التعريفات، والتي تضع معاييراً حسيةً وملموسةً يمكن قياسها ورصدها في الممارسات السلطوية، ليكون بالإمكان الحكم من خلالها إن كان نظام حكمٍ ما يوصف بالديمقراطي أم لا، ورصد مسار العملية الديمقراطية سواءً كان في صعودها وهبوطها، أو قوتها وضعفها، أو كمالها وانهيارها. إنها مقاربةٌ ترصد الديمقراطية لا من خلال التفكير في مبادئها، بل في تمظهراتها لتوفر الآليات

[1] Third Wave, pp. 13-31

[2] Ibid

والإجراءات التي تحقق مبادئ الديمقراطية المفترضة، وللنظر في المؤشرات التي يمكن قياس الديمقراطية من خلالها، لتكون بمثابة علاماتٍ صحيةٍ أو مَرَضِيَّةٍ للحياة الديمقراطية، ليكون بالإمكان الحكم عليها، وتوقع مصيرها ومآلها، والمسارعة إلى وضع حلول لتصحيح المسار وتوفير الشروط المطلوبة لتستعيد الديمقراطية فعاليتها واستمراريتها.

في هذا المجال برزت مقاربتان أساسيتان، إحداهما المقاربة الإجرائية والتي استعرضها بشكل أساسي صموئيل هنغتون، وثانيهما المقاربة العملية والتي عرضها بشكل رئيسي روبرت دال وتشالز تيلي، وتقوم كل من المقاربتين على منطلق مختلف في تقييم الديمقراطية.أما المقاربة الإجرائية فتنطلق من مبدأ رصد الانتخابات التي تقرر سبل الوصول إلى السلطة، والتأكد من توفر العملية الانتخابية على الأصول الصحيحة للتنافس السياسي، ليكون هنالك سلطة على أساس ديمقراطي. في حين تركز المقاربة العملانية على عملية ممارسة السلطة نفسها ومدى توفرها على الشروط التي تمكن المواطن والشعب من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، المقاربة الإجرائية معنية بكيفية الوصول إلى السلطة بطرق ديمقراطية، والمقاربة العملانية معنية بكيفية ممارسة السلطة بطريقة ديمقراطية.

المقاربة الإجرائية

تهتم هذه المقاربة بالتأكد من أن الانتخابات تقوم على تنافس حقيقي وتشرك أكبر عدد ممكن من المواطنين، ليكون بالإمكان إحداث تغيير في الرجال والسياسة، أو رفضها إذا بقيت مزيفة وتخلو من المنافسة، وتستخدم كمناسبة لسحق معارضي الحكومة كما يحصل في كازاخستان[3].

المقاربة الإجرائية ترى أن الديمقراطية ترتيب مؤسساتي لطريقة الوصول إلى السلطة، يضمن مشاركة الجميع، وتحقق المنافسة.

المقاربة الإجرائية تستند إلى أطروحة شومبيتير (Shumpeter) في العام 1942، من خلال كتابه "الاشتراكية والرأسمالية والديمقراطية"، التي بيَّن فيها نواقص وعواطل النظرية الكلاسيكية عن الديمقراطية، التي عُرِّفَت بعبارة "إرادة الشعب" بصفتها مصدراً للسلطة، واعتبار الخير العام بصفته غاية للديمقراطية، فقام بإلغاء

[3] تشارلز تيلي، الديمقراطية، ترجمة محمد طباخ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ص. 53-13

هذه المقاربات وتقدم بما سماه "نظرية أخرى في الديمقراطية"، اعتبر من خلالها أن الديمقراطية عبارة عن "ترتيب مؤسساتي للوصول إلى القرارات السياسية، يحوز الأفراد من خلاله على القدرة ليقرروا بواسطة صراع تنافسي لأجل أصوات أو صوت الشعب"[4].

الحريات المدنية والسياسية عناصر ضرورية للنقاش العام.

وقد استندت التعريفات الإجرائية إلى مبدأين أساسيين للديمقراطية لا بد من توفرهما في أية عملية ديمقراطية، وهما بحسب روبرت دال: المشاركة والمنافسة، يستلزم وجود وتحقق هذين المبدأين توفر الأمور الآتية[5]:

1. وجود الحريات المدنية والسياسية للكلام والتعبير والنشر والاجتماع والتجمّع والتنظيم والتي تعدّ عناصر ضرورية للنقاش السياسي ولممارسة وإقامة الحملات الانتخابية.

2. أن يكون النظام ذا طبيعة سياسية تنافسية يضم عدة أقطاب.

3. أن يشمل حق الانتخاب جميع المواطنين البالغين (باستثناءات تخص القيود التي قد تفرضها الدول قانونياً على المواطنين لارتكابهم الجرائم).

4. أن تكون الانتخابات تنافسيةً وأن تجري في أجواء الاقتراع السري، مع حفاظٍ معقولٍ على أمن المقترعين، وانتفاء وجود تزوير واسع للأصوات يؤدي إلى نتائج لا تمثل إرادة الجماهير.

5. الإمكانية الواضحة لوصول الأحزاب السياسية الرئيسة إلى جمهور الناخبين من خلال الإعلام و الحملات السياسية العلنية.

6. أن يكون المسؤولون منتخبين، بحكم أن السيطرة على القرارات الحكومية حول السياسة تناط دستورياً بالمسؤولين المنتخبين.

---

4 شومبيتر، الاشتراكية والرأسمالية والديمقراطية

5 Polyarchy

7. أن تكون الانتخابات حرّةً نزيهة، إذ يتم اختيار المسؤولين المنتخبين وإقصائهم عن مناصبهم بعيداً عن أساليب العنف وبموجب انتخاباتٍ يتم إجراؤها باستمرارية ونزاهة وحرية نسبية، ويكون القسر فيها محدوداً جداً.

وعليه؛ ووفق المقاربة الإجرائية[6] فإن:

- النظام السياسي الذي ينكر مشاركة الانتخابات لجزء من المجتمع، كما في جنوب إفريقيا مثلاً لا يكون ديمقراطياً.

- النظام الذي لا يسمح بالمعارضة في الانتخابات أو يضيّقُ على المعارضة لما تريد فعله، أو يراقب صحف المعارضة أو يغلقها ، أو يتلاعب بالأصوات ، لا يكون ديمقراطياً.

- الأنظمة التي تستلم السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية والانتخابات المزورة لا تكون أنظمةً ديمقراطية .

- النظام الذي يسجن المعارضين السياسيين ويمنع التجمعات واللقاءات السياسية ليس ديمقراطياً .

- السلطة الشعبية لا يمكن تسميتها ديموقراطية ما لَم تكن ممنوحةً ومجدَّدةً عن طريق الاختيار الحرّ.

- لا وجود لديموقراطية إذا لَم يكن يحقُّ لقسم هام من المحكومين أن ينتخبوا.

6

المقاربة العملانية (Process Oriented):

تركز هذه المقاربة على العلاقة بين السلطة والمواطنين، ليس في مجال الوصول إلى السلطة، بل في مجال ممارسة السلطة، واتخاذ القرار العام، وعليه يصبح مدار الديمقراطية هنا في درجة رجوع السلطة إلى الشعب، ومدى إشراك الناس في عملية اتخاذ القرار، على أساس أن الشعب هو المستودع والمرجع الحصري والنهائي للسلطة.

تقوم المقاربة العملانية على رصد ممارسة السلطة برجوعها إلى الشعب ومدى إشراك الناس في عملية اتخاذ القرار.

وقد طرح روبرت دال خمسة معايير ذات توجه عملياتي للديمقراطية[7]:

أولها المشاركة الفعالة: في أن تكون لجميع المواطنين فرصٌ مناسبة ومتساوية وفعالة في عرض آرائهم حول ما يجب أن تكون عليه سياسة الجماعة على الأعضاء الآخرين، وفي المشاركة في صنع القرارات الملزمة، بالتعبير عن أفضليتهم بخصوص النتيجة النهائية، وفي طرح أسئلة على جدول الأعمال، والتعبير عن الأسباب التي تدفعهم إلى إقرار نتيجة معينة بدلاً من أخرى.

ثانيها المساواة في حق التصويت: أن يتساوى جميع المواطنين في الفرص الممنوحة لهم للتصويت، واعتبار جميع الأصوات متساوية.

ثالثها الفهم المستنير: الذي يعني توفير الإلمام الكامل للمواطنين بالمسائل السياسية التي تتعلق بالعملية الإجرائية وأسلوب الحكم الديمقراطي، وهذا يتطلب أن تفتح أمام كل عضو الفرص المتساوية والفعالة للاطلاع على السياسات البديلة ذات الصلة ونتائجها المحتملة، ويتطلب أيضاً أن يكون أفراد الشعب هذا، أو أفراد مجموعة المواطنين هذه، متنورين بدرجة معينة على الأقل، وينبغي أن يتوفر لكل مواطن ما يكفي من الفرص المناسبة المتساوية من أجل اكتشاف الاختيار وتأييده حول الموضوع المراد اتخاذ القرار بشأنه والذي يعتبر الأفضل في مجال خدمة مصالح الفرد، وهذا

[7] الديمقراطية ونقادها، مصدر سابق، ص 143-176

يتطلب حق المواطنين بوجود مصادر بديلة للمعلومات، وأن تكون هذه المصادر البديلة متوفرة ومتمتعة بحماية القانون ولا تكون وقفاً على الحكومة أو أية مجموعة أخرى.

رابعها تنظيم ومراقبة جدول الأعمال: بأن يتم توفير تغطية إعلامية لمجريات أمور الحكم ليطلع مجموع الشعب على مجمل الممارسات التي تتعلق بالحكم من حيث تشريع القوانين وتنفيذها، فلا قرارات أو قوانين شرعية إن لم يطلع عليها الشعب، ويستطيع الشعب من خلال نوابه الحيلولة دون تنفيذ القوانين التي تضر بمصالحه العليا، وأن يكون لديه أيضاً الأساليب السلمية مثل التظاهر والاحتجاج على قرارات الحكومة، ما لم تُفضِ إلى مصلحة عليا.
كذلك فإن للمواطنين الحق الكامل في تقرير كيفية تنظيم جدول أعمال السلطة، وتحديد مواده إذا أرادوا. فالأنظمة التي يمكن الحكم عليها بأنها أكثر أو أقل ديمقراطية تكون مرتبطة بالدرجة التي يتم فيها تحديد مدى السيطرة النهائية على جدول الأعمال من قبل الشعب، ولا بد من توفير الفرصة للمواطنين لاتخاذ القرار حول الكيفية التي يتم بموجبها وضع القضايا على جدول أعمال الأمور التي يراد إقرارها عن طريق العملية الديمقراطية.
ولعل معيار السيطرة النهائية هو المبدأ القائل بأنه في ظل نظام حكم ديمقراطي يجب أن يكون للشعب القول الفصل، أو أنه يجب أن يكون صاحب السيادة، إن نظاماً يفي بمتطلبات هذا المعيار، إضافةً إلى متطلبات المعايير الأخرى، يمكن اعتباره كياناً يعتمد عملية ديمقراطية تامة وذلك في علاقته بالشعب.

معيار السيطرة النهائية في ظل الحكم الديمقراطي، هو أن يكون للشعب القول الفصل، وأنه صاحب السيادة العليا.

خامسها شمول البالغين: يجب على جميع المقيمين الدائمين من البالغين أو معظمهم، في جميع الأحوال أن يكون لهم الحقوق الكاملة للمواطنين التي تتضمنها المعايير الأربعة الأولى، أي أن نعتبر كل من يعيش في ظل سلطة دولةٍ ما مواطناً لدى تلك الدولة، عندها ستكون الديمقراطية نوعاً معيناً من العلاقات بين الدول و المواطنين فيها، وستكون إقامة الديمقراطية و الإطاحة بها عبارة عن التبدلات في تلك الأنواع من العلاقات.

مؤشرات الديمقراطية

بناءً على مبادئ الديمقراطية التي تم ذكرها سابقاً، يمكن وضع جملة محددات هي بمثابة مؤشرات لوصف نظام سياسي بأنه ديمقراطي أو لا ديمقراطي، وعلامات لتشخيص نقاط الخلل في مسار الديمقراطية داخل نظام معين.

يعدد دياموند، في كتابه "روح الديمقراطية"[8]، جملةً من هذه المحددات:

1. حفظ الحريات الفردية الأساسية في المعتقد والرأي والنقاش والكلام والنشر والبث والاجتماع والتظاهر والمنافسة وأيضاً الإنترنت.
2. حرية الجماعات الدينية والاثنية والعرقية في ممارسة ديانتهم وثقافتهم والمشاركة بالتساوي في الحياة السياسية والاجتماعية.
3. حق جميع المواطنين البالغين بالانتخاب والترشح.
4. انفتاح حقيقي على المنافسة في حقل الانتخابات وتمكين الجماعات التي تلتزم المبادئ الدستورية من أن تشكل أحزاباً تنافس على السلطة..
5. مساواة قانونية للمواطنين أمام القانون.
6. سلطة قضائية مستقلة لتطبيق القانون وحماية الأفراد والجماعات.
7. الحماية من التعذيب والاعتقال التعسفي والنفي والتدخل في الحياة الشخصية.
8. توازن السلطات، بخاصة السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية.
9. تعددية مصادر المعلومات وأشكال التنظيم بشكل مستقل عن الدولة، أي وجود مجتمع مدني حيوي.
10. سيطرة المدنيين على العسكر والجيش والأمن، الذين يكونون بدورهم (أي المدنيين) مسؤولين أمام الناس مباشرة عبر الاستفتاء أو من يمثلهم عبر الانتخابات.

[8] Larry Diamond, The Spirit of Democracy, Holt Paperbacks, New York, 2008, pp. 17-39

مشكلات الديمقراطية

1. استبداد الأكثرية

الديمقراطية التمثيلية تجعل الحكم للأكثرية، ما يتسبب بتهميش الأقلية واستتباعها وقهرها بإسم الشرعية والقانون.

من القضايا غير المحلولة بشكل كامل في الديمقراطية، هي معضلة الأكثرية والأقلية، فالديمقراطية عبارة عن حكم الشعب، إلا أن هذا المبدأ أصبح وفق نظام التمثيل عبارة عن انتخاب الأغلبية، التي تقرر من يستلم السلطة ومن يحق له أن يمارسها باسم الشعب، هذا يجعل الحكم الحقيقي هو حكم الأكثرية، وقرارات السلطة هي فعلياً قرار الأكثرية، إذ يندر أن يحصل قرارٌ بالإجماع، الأمر الذي يثير معضلة استبداد الأكثرية، التي باتت تمسك بالسلطة وتملك صلاحيات تهميش الاقلية، بل إرغامها على تبني تفضيلات الأكثرية، وبالتالي استتباعها وقهرها باسم الشرعية والقانون.

لا تنفصل الديمقراطية عن فكرة الحقوق، ولا تختزل إلى مجرد تحديد السلطات أو إدارة الانتخابات الحرة.

لا يكفي لحل المشكلة هنا القول بأننا نعد جميع الأصوات في فترة الانتخابات بالتساوي، بل لا بد من استحضار القول بأن فكرة الدِّيموقراطية لا تنفصل عن فكرة الحقوق وعن ممارسة هذه الحقوق، وبالتَّالي لا يمكن أن تختزل إلى مجرد تحديد للسلطات أو حتى مبدأ انتخاب الحكام انتخابا حراً، أو مقولة حكم الأكثرية، بل لا بد للأكثرية التي تستلم السلطة، الاعتراف بحقوق الأقليات، والامتناع عن إكراه الأقلية الواحدة على الدِّفاع عن مصالحها، و التَّعبير عن رأيها وفقاً للطرائق والأساليب الّتي تناسب الأكثرية أو الجماعات القوية دون غيرها من الطَّرائق والأساليب[9].

إن تثبيت مبدأ الحقوق للحد من استبداد الأكثرية يتم بطريقتين:
أولهما أن ينص الدستور على تضييق مجال حكم الأكثرية لحماية الأقلية ، ما يجعل كل ممارسة مؤدية إلى انتهاك حقوق الأقليات غير ميثاقي.
ثانيهما أن يحفظ للأقليات مساحة خاصة بها في تقرير جملة أمور تخصها، من دون تدخل من السلطات، وهذا يحدث عادة في النظم الفيدرالية، التي تعطي لسكان

[9] David Miller, Political Philosophy, Oxford University Press, 2003, New York, pp.37-55.

محليين، ذوي خصوصية ثقافة أو عرقية أو دينية، صلاحية تقرير أمور خاصة بهم، مع حفظ سيادة الدولة الفيدرالية أو السلطة المركزية.

يمكن التقليل من استبداد الأكثرية من خلال تقييد دستوري لحكم الأكثرية، والنص على حقوق الأقليات وتقرير مساحة خاصة بها في إدارة شؤونها.

طبعاً من السذاجة القول أن جميع قضايا الأقليات يمكن حلها، لكن على النظام الديمقراطي أن يبحث دائما عن سبلٍ لضمان تساوي المواطنين، وأن يجعل الأكثرية تحمل نفس اهتمامات الأقلية وتفضيلاتها حول موضوع ما في عملية اتخاذ القرار.

وقد اقترح البعض وسيلة النقاش العام، سبيلاً لأن تصبح مطالب الأقلية مطالب الأكثرية أيضاً ، إذ أن النقاش العام يدفع كل طرف إلى الاستماع إلى وجهة نظر الآخر، والعمل على إيجاد حل يرضي الجميع، فالناس الذين يؤلفون الأكثرية لا ينتخبون أو يصوتون للحل الذي يرتضونه قبل النقاش، بل يُكوِّنُون رأياً وموقفاً بعد الاستماع إلى الحجج التي يقدمها كل طرف، ليكون بالإمكان إيجاد مبدأ مشترك وعام يتفق عليه الجميع.

النقاش العام أحد آليات الحد من استبداد الأكثرية، من خلال إيجاد مناخ تواصلي وحواري يسهل توليد آراء ومواقف تعبر عن الجميع.

الذي يدفع الأكثرية إلى التصرف على هذا النحو، سببان:

أولهما احترام المواطنين الآخرين، الذي يفرض عليك أن تستمع إليهم، **والثاني**: هو أن الدوائر ستدور وستصبح هذه الأكثرية يوماً ما أقلية، ما يفرض عل هذه الأكثرية أن تراعي مصالح عادلة للجميع، وإلا دارت عليها الدوائر[10].

الديمقراطية أمر شاق ومُتطلَّب، تتطلب أن يهتمّ الناس بالحياة السياسية التي قد تبدو قضايا معقدة وأجنبية عن حياتهم العادية، وتفرض عليهم ممارسة ضبط ذاتي، عندما يقررون قضايا معينة بأن لا يسحقوا الأقلية حتى لو كانوا يقدرون على ذلك، ما يفرض أن تبقى القضايا تحت سيطرة وسلطة العموم لا المنتخبين فقط.

2. الشعب والنخبة الحاكمة

كون السلطة منبثقة من الناس، وضرورة رجوع الدولة إلى تفضيلات الناس، يطرح سؤالاً حول دور الناس في الحكومة، هل يتم توريطهم وإشراكهم مباشرة في التشريع، كما جادل روسو في العقد الاجتماعي؟ وإذا كان نعم، فكيف؟ وهل يملكون

[10] Ibid. راجع أيضاً: الديمقراطية ونقادها: 227-257.

توريطهم في إزاحة أحد باختيار الممثلين الذين يمارسون الصلاحية والسلطة بالنيابة عنهم؟

رغم أن النظم السياسية الحالية التي نسميها ديمقراطية تعطي مواطنيها دورا محدوداً في مسار الحكم، بأن تمنحهم حق التصويت في انتخابات دورية، وتستشيرهم في المناسبات عبر استفتاء لاتخاذ القرار حول الدستور أو أمورٍ مصيرية، وتسمح لهم بتشكيل جماعات ضغط ولوبي للضغط على ممثليهم في قضايا تهمهم، إلا أن السؤال يبقى حول حدود صلاحية المواطنين وسلطتهم، إذ لما كانت السلطة الفعلية التي تقرر مصير المجتمعات الديمقراطية تقع بين يدي عدد قليل من الناس من وزراء وعمال مدنيين، وإلى حد ما نواب وهيئات تشريعية أخرى، فإن الحديث عن شراكة المواطنين الفعلية في القرار السياسي يصبح أمراً مشكوكاً فيه[11].

كون السلطة تنحصر بعدد قليل من الناس، فإن هذا يطرح مشكلة سوء استعمال السلطة، والاستبداد، وتفرد أهل السلطة بالقرار بمعزل عن رأي وشراكة المواطنين.

هذا الأمر دفع البعض إلى إعادة البحث في الأسلوب الديمقراطي الذي يمثل الصيغة الأفضل لاتخاذ القرارات السياسية، بحيث يكون للناس دور حقيقي وفعلي في اتخاذ قرارات مباشرة.

اعتبر شومبيتر أن حكم النخبة بات ضرورياً، وأن اختيار الشعب منحصر في حسن اختيار من يمثله.

كان الجواب التقليدي على ذلك، هو أن إشراك الناس المباشر في عملية اتخاذ القرار، أمر غير عملي للملايين من المواطنين العاديين، فهذه الصيغة التي تستند في قراراتها على شراكة مباشرة لجميع السكان ستؤدي إلى فشل الحكومة، التي تضطر إلى اتخاذ عدد قرارات ضخم، كما أن الناس لا يعود بإمكانهم ممارسة أعمالهم الحياتية بحكم انشغالهم في اتخاذا القرارات السياسية.

يجيب البعض بأن هذا الجواب ليس صحيحاً؛ إذ أن استفتاء الناس حول السياسات العامة ليس صعباً، وتترك التفصيلات التطبيقية للوزراء وغيرهم، فالثورة الإلكترونية باتت توفر وسائل سهلة في سؤال الناس، وبشكل متكرر ودائم، حول مجال واسع من الأمور تتراوح بين الحرب والسلام والضريبة والنفقة العامة، ويكون تحصيل ردودهم سريعاً وبأقل جهد ممكن، من الدولة والمجتمع معاً[12].

كان رد آخرين أن المسألة لا تتعلق بالوسائل التقنية التي تحل عقدة الوقت وحجم الجهد المبذول، بل تتعلق بقناعة عامة، مفادها أن الناس العاديين ليسوا كُفؤاً لفهم

11 Ibid. راجع أيضا: الديمقراطية ونقادها، مصدر سابق، ص. 442-446.

12 Ibid.

القضايا التي تقف خلف القرارات السياسية، لذلك فإن الناس يكونون سعداء عندما يولون هذه الأمور إلى أناس يرونهم أكثر كفاءة لتدبيرها. يقول شامبيتير في كتابه الرأسمالية الاشتراكية والديمقراطية (1943) بأن وظيفة المواطنين هي اختيار فريق قادة لتمثيلهم وليس في أن يعمدوا إلى اتخاذ القرارات أنفسهم. فكل ما يمكن فعله بنظر شومبيتر، هو أن يحسن تميز من يمثله بأن يكونوا كفوئين لأخذ القرارات عنهم، وأن يختاروا عزلهم إذا أخفقوا في مهامهم. صحيح أن هكذا نظام لا يطابق بالكامل أفكار الديمقراطية ومثاليتها، التي تفرض حصر السلطة السياسية بيد الناس، إلا أن أفضل شكل عملي يمكن الوصول إليه هو سلطة "الأرستقراطية المنتخبة"، ذلك أن القرار السياسي، ليس مجرد تعبير عن أفضلية ذاتية، بقدر ما هو عملية معقدة تحتاج إلى تقدير سياسي حول ما يجب فعله في الظروف التي تكون فيها عدة خيارات متاحة ، ويكون هنالك خلاف حول أي خيار هو الأفضل.

اعتبر أصحاب الاتجاه الاستفتائي، أن إشراك الناس في اتخاذ القرارات العامة بات ممكنا عبر الاستفتاء، بخاصة مع تطور تقنيات التواصل والتفاعل.

ويناقش أصحاب الاتجاه الاستفتائي الواسع هذه القناعة بقولهم أن المواطنين العاديين من الناس لو أُعطوا الوقت والمعلومات المطلوبة حول مشكلة، فلا يوجد أي دليل يدل على أن أداءهم لن يكون جيداً، بل إن اختيار أعضاء هيئة المحلفين في المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية، بطريقة عشوائية من الناس العاديين، ومع ذلك يكون حكم هذه الهيئة في معظم الحالات جيداً وحكيماً، يدل على أن عموم المواطنين لو وضعوا في وضعية مماثلة لهئية المحلفين، لكان تقديرهم للموقف السياسي سليماً، وأقرب إلى مصلحة الناس وتفضيلاتهم من تقديرات السياسيين أنفسهم[13].

قلق هذا الاتجاه نابع من أن الديمقراطية التي تمارس اليوم لا تعطي دافعاً للناس لحيازة معلومات سياسية أو حرفة أو مهارة، بحكم أن دور المواطن العادي بقي منحصراً بالانتخاباتٍ النيابية، وهو أمر أخذ يثير لا مبالاة المواطنين لما يفعله السياسيون، الأمر الذي يستدعي ابتكار نظام مشاركة يوسع دائرة مشاركة المواطنين ويرفع منسوب تنافسهم السياسي ويثير اهتمامهم المتنامي بالسياسة، فالديمقراطية ليست كل شيء أو لا شيء ولكنها صراعٌ مستمر لإعطاء الناس سلطة نهائية حول شؤون الدولة.

[13] Ibid.

الدمقرطة : (Democratization)

حصر دور المواطن على الاقتراع الموسمي يولد لامبالاة من المواطنين بالحياة السياسية، ويؤدي إلى انكفائهم إلى حياتهم الخاصة.

إذا كانت الديمقراطية تقوم على جملة مبادئ وأصول، ويرتبط اتصاف نظام ما بأنه ديمقراطي بتنفيذه لمجموعة إجراءات وممارسات، فإن الدمقرطة تكون في البحث عن الشروط التي تنقل مجتمعاً ما أو نظاماً سياسياً معيناً ليصبح ديمقراطياً، هذا يعني أن البحث في الديمقراطية يقتصر على المبادئ والشروط التي تجعل نظاماً ما ديمقراطياً، وعلى المعايير التي يمكن تقدير ضعف أو قوة الديمقراطية في بلد معين تبعاً لها.

الدمقرطة هي البحث في الشروط التي تنقل مجتمعاً أو نظاماً سياسياً ليصبح ديمقراطياً.

وهو بحث لا يلحظ زمن أو تاريخ مجتمع، ولا يعنيه علاقة الديمقراطية بالمكونات الاجتماعية الأخرى[14] أما الدمقرطة فتبحث في الأسباب التي يؤدي توفرها إلى تحقيق الديمقراطية، وتنظر في السياقات التاريخية التي تفرض على المجتمع اتباعها لينتقل من وضع لا ديمقراطي أو وضع ديمقراطي هش إلى ديمقراطية فعلية جامعة لشروط الحد الأدنى منها، كما أن الدمقرطة تبحث في الأسباب التي تحفظ الديمقراطية واستقرارها، والأسباب التي تؤدي إلى وهن وضعف الديمقراطية أو زوالها والقضاء عليها[15].

رغم أن بحوث الدمقرطة لم تعد منفصلة عن الدراسات التي تجرى حول الديمقراطية نفسها، بحكم أن البحث الديمقراطي أخذ يستند إلى المجريات الواقعية للحياة السياسية والاجتماعية ، ولا يقتصر على المكونات النظرية لفكرة الديمقراطية، إلا أن الدمقرطة لا يعنيها النظر في المعيار الذي نصف به نظاماً أو واقعاً سياسياً معيناً بأنه ديمقراطي ، بل تتعامل مع هذه المعايير بصفتها مسلمات أو أفكاراً منجزة، وتبدأ بالنظر في السياق التاريخي الذي يجب على المجتمع سلوكه ليثمر في نهاية المطاف

---

14 Ronald Inglehart, Modernization and Postmodernization, Princeton University Press, New Jersey, 1997. Pp. 160-216.

15 Ibid. ، راجع أيضاً: Third Wave, pp. 31-46.

واقعاً ديمقراطياً فعلياً، والنظر في السياق يعني تقديم وصفة أو نظام علاقة يقيم ملازمة بين تحقق شيء في المجتمع وتحقق شيء آخر فيه، أو ارتباط وثيق بين تطور ونمو شيء (أو أشياء) وتطور ونمو شيء آخر.

هذا يجعل من الدمقرطة منطقة تقاطع واسعة بين البحث الاجتماعي الناظر في الأثر والتأثير المتبادل بين المكونات المتعددة فيه، خاصة المكون الاقتصادي والسياسي والثقافي، وبين البحث السياسي الذي ينظر في الأسباب الموجبة لتحول الأنظمة وتقلبها، مع بقاء المعطى الإحصائي والذاكرة التاريخية كمصادر تمويلية وداعمة لأية وجهة نظر أو تحليل.

الديمقراطية لا تملك قوة تحقيق نفسها بنفسها، بل هي مرتبطة في تحققها وفي استمرارها بتوفر واستمرار شروط أساسية لانبثاق الديمقراطية ونجاح تجربتها. فالديمقراطية لا تُستَورَد ما لم تستورد معها شروطها، أو على الأقل ما لم يُعَد إنتاج هذه الشروط[16].

لا ديمقراطية مع الفقر، وداخل بلدان ذات اقتصاد ضعيف أو متهاوي.

وقد أثبتت جميع الدراسات الميدانية أنه من غير الممكن تطبيق الديمقراطية بكافة مبادئها في البلدان ذات الاقتصاد الضعيف أو المتهاوي، فالمواطن الذي يعيش دون مستوى خط الفقر يولد لدى الأكثرية الفقيرة عدم اكتراث بمجريات الأمور السياسية، وسيؤدي بالدولة الضعيفة اقتصادياً إلى أن تمنع عن نفسها التأثير الخارجي الذي يخل بالعملية السياسية وسيرها الطبيعي[17].

لا ديمقراطية داخل مجتمعات تقليدية تتمسك بتقاليدها وأعرافها من دون رغبة أو قدرة على التغيير أو التطور.

كما أن وجود عادات اجتماعية متأصلة في بعض المجتمعات في العالم القديم والحديث، مثل تلك العادات التي لا تعتد بآراء النساء في أمور السياسة والحكم، بل تعد النساء مواطنات من الدرجة الثانية، تؤثر في العملية الديمقراطية سلباً.

الوعي الثقافي بالحقوق والواجبات ضرورة للديمقراطية، ولا ديمقراطية تعم فيها الأمية والجهل.

كذلك فإن القدرة الثقافية للأفراد على التكيف مع الأجواء الديمقراطية هي الفيصل في إنجاح الديمقراطية أو فشلها، فحين يعرف الفرد المتعلم حقوقه وواجباته ويعرف جيداً الأثر الذي تنتجه العملية السياسية فيعمد إلى الدقة في الاختيار، ولا يختار

16 جورج طرابيشي، في ثقافة الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت، 1998، ص. 104-109.

17 المصدر نفسه. راجع أيضاً: Gohn Stephens, Capitalism Development and Democracy, University of Chicago, Chicago, 1992,p.12-37

اعتماداً على الأفق الضيق، بل يكون اختياره مدروساً واستراتيجياً، وهذا بطبيعة الحال يختلف بشكل كلي عن الفرد الذي لا يتمتع بثقافة وفكر نير، وربما تسيطر على ذهنه المشاكل الآنية المعيشية التي لا يستطيع ان يقف على أسباب تدهورها، فيكون آنذاك صيداً سهلاً للمتنافسين على الاقتراع.

وتعاني أكثر الدول التي تشهد تحولاً ديمقراطياً من الصعوبات الثقافية، فالسمة الأبرز لها هي أن الأنظمة السابقة التي كانت تحكمها أنظمةٌ شمولية لا تشجع على التثقيف العام وخصوصاً السياسي بقدر تشجيعها على انتشار الأمية عموماً والأمية في المواطنة والحقوق العامة والسياسية بشكل خاص، والطريق الأمثل للقضاء على هذه الصعوبات هو توجيه الشعوب نحو الثقافة الانتخابية والسياسية وتوعية المواطنين بمخاطر العملية إن لم يتحقق عنصر الاختيار الواعي النير الذي يمهد لنشوء حكومة واعية قادرة على تأمين احتياجات شعبها[18].

كذلك فإن أبرز الصعوبات السياسية التي تحول دون تطبيق او استمرارية الديمقراطية في المجتمعات المتحولة إلى النظام الديمقراطي حديثاً هي الانقلابات العسكرية، التي تؤدي إلى إزالة النظام الديمقراطي وتولي السلطة من قبل العسكريين، وتكمن خطورة الانقلاب العسكري فضلاً عن قلب نظام الحكم، في قبول المجتمع لثقافة الانقلاب وقبوله لسيطرة العسكر والجند على مقاليد الحكم، ولو اعتمد العسكريون الانقلابيون المبادئ الديمقراطية في الحكم فذلك أيضاً سيؤدي إلى ديمقراطياتٍ زائفة، وسيكون ظاهر الحكم ديمقراطياً وباطنه شمولياً.

الانقلابات العسكرية أحد أبرز موانع الديمقراطية، لأنها تتسبب بقمع الحريات.

إن الانقلاب العسكري سيؤدي إلى تعطيل الحياة السياسية وسيصادر الحريات في الرأي والتعبير عن طريق فرض الأحكام العرفية، وهذا بحد ذاته ينسف كل الأجواء الديمقراطية ولا يعطي الحرية الكاملة للشعب في اختيار نظامه السياسي، فالذي يترتب على الانقلابات العسكرية صعوبة واضحة في تطبيق الممارسات الديمقراطية التي تقتضي استقراراً سياسياً جيداً، كما يترتب على الانقلاب العسكري الضعف في المشاركة السياسية من قبل غير الانقلابيين لانعدام الثقة بين مكونات البلد السياسية.

مهما يكن من أمر، فإن الانتقال إلى الديمقراطية واستمراراها مرتبط بشروط أساسية لا بد للمجتمع أن يعمد إلى تثبيتها وتطويرها، وقد بين أنغلهارت في كتابه المهم

18 ما هي الديمقراطية،

"الحداثة وما بعد الحداثة"[19]، ترابطاً قوياً بين عدة أمور وهي ترابطات أكد وجودها في أكثر من 40 دولة، تختلف في خصوصياتها الثقافية والجغرافية والدينية والعرقية:

1. وجود ترابط قوي بين الخصائص الماكرو من جهة، مثل استقرار الديمقراطية، والخصائص المايكرو من جهة أخرى، مثل الثقة والتسامح وقيم ما بعد الحداثة والشعور الذاتي بالإشباع. أي ترابط بين التغيير في منظومة القيم التي يتقيد بها أفراد المجتمع ويضبطون سلوكهم على أساسها، وبين التحول نحو الديمقراطية وتدعيمها، أثبتت الدراسات أن استقرار قيم ما بعد الحداثة والديمقراطية المستقرة يأتيان معاً.

هنالك ترابط بين الديمقراطية وقيم المجتمع، الذي يجبأن تتوفر فيه قيم الثقة والتسامح والشعور الذاتي بالإشباع.

2. أثبتت المعطيات أن التطور أو النمو الاقتصادي والتحول الثقافي والتغيير السياسي يحصلان معاً في حالة تلازم وتناغم وفي سياق يمكن توقعه والتنبؤ به.

3. أثبتت الإحصاءات أن النمو الاقتصادي مرتبط بالتغير الثقافي وبتحققهما معاً يكونان موصلين إلى الديمقراطية .

النمو الاقتصادي مرتبط بالتغير الثقافي، وكلاهما موصل إلى الديمقراطية.

4. من المعروف أن الديمقراطية يمكن وجودها في البلاد المزدهرة أكثر من الدول الفقيرة، لكن الترابط بين الثقافة والديمقراطية يظهر أنه أقوى من الترابط بين النمو الاقتصادي والديمقراطية، النمو الاقتصادي لا يولد نفس الديمقراطية بل يؤدي إلى نشوء نمط خاص من التحول الثقافي يتسبب بدوره في نزوع المجتمع نحو الديمقراطية.

5. أثبتت الإحصاءات أن النمو الاقتصادي موصل للديمقراطية، إذ أن النمو الاقتصادي يجلب الحراك الاجتماعي ويسهل المشاركة في السياسة ويمهد الطريق للديمقراطية، فالنمو الاقتصادي لا يولد حراكاً شعبياً

[19] Inglehart, postmodernization.

عاماً فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى دعم تحولات ثقافية.

6. النمو الاقتصادي يؤدي إلى نوعين من التغيير موصلين إلى الديمقراطية: تغيرٌ بنيوي في المجتمع والذي يحرك المشاركة الشعبية، وتغيرٌ ثقافي يساعد على استقرار الديمقراطية.

التغير البنيوي: يتمثل في بنى التصنيع التحتية التي يعتمدها المجتمع، الذي يميل إلى أن ينقل البنية المجتمعية للمجتمع، ابتداءً من التمدين والتعليم العام والتخصص ونمو الشبكات المنظمة والزيادة في المساواة في الدخل، والعديد من التحولات المجتمعية التي تحرك المشاركة الشعبية في السياسة، التغير البنيوي يتسبب بارتفاع مستوى التعليم الذي ينتج شعباً أكثر تجهزاً وكفاءةً للتنظيم والتواصل، وارتفاع التخصص المهني الذي ينقل القوة العاملة إلى قوةٍ عاملة سيدة تتعود أن تفكر بنفسها في وظيفتها ولديها مهارات متخصصة تحسِّن قدرة المساومة لديها ضد النخب.

النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغير بنيوي في المجتمع

أما التغير الثقافي: فيتمثل في تحولات ثقافية عميقة تساعد في استقرار الديمقراطية، ويتمثل هذا التغيير في مظهرين أساسيين: ثقافة الثقة التي لا بد منها لكي تستلم أية جهة السلطة، ويكون بإمكانها تسليم هذه السلطة إلى المعارضة في حال فوزها في الانتخابات ، بخلاف الحكم التسلطي الذي يسجن معارضيه ويرى فيهم مؤامرة عليه، ثانيهما: المشروعية الشعبية التي تساعد المؤسسات الديمقراطية على الاستمرار في الأوقات الصعبة. الجمهور يصبح عنصر قوة أساسي، ويكون انتشار الشعور بالاكتفاء أو الإشباع الذاتي بين الجمهور مؤشراً ممتازاً عما إذا كان النظام يتمتع بمشروعية سياسية، أصبح الرضا الذاتي[20] للناس عنصراً أساسياً لكن غير كاف لاستقرار الديمقراطية، كما أن رضا الشخص عن حياته أصبح موصلاً للمشروعية، وقد أظهرت الإحصاءات أن تدني هذا الرضا علامة في البلدان غير المستقرة وفي البلدان غير الديمقراطية.

التغير الثقافي يسهم في استقرار الديمقراطية

[20] المقصود بالرضا الذاتي: الشعور الذاتي عند الفرد بالرضا على وضعية حياته، وغياب القلق من الندرة أو قلة الفرص في تحقيق ذاته.

التحول إلى الديمقراطية في العالم العربي

باتت الديمقراطية مطلباً مؤكداً في العالم العربي بأسره، وهدفاً مُجمَعاً عليه، ووسيلةً حصرية لحفظ الكرامات وصون الحريات وضمان الحقوق الإنسانية، التي تمادت النظم السابقة في هدرها وهتكها، ورغم أن الإرادة العامة للتغيير نحو الديمقراطية باتت محسومة، إلا أن موانع الديمقراطية في عالمنا العربي ما تزال أكثر من أن لا تتحقق الديمقراطية بقرار سياسي، أو ثورة أو انقلاب عسكري، بقدر ما تتحقق وفق عملية تغيير شاملة، ومسار ذي امتداد زمني ليس بالقصير، لا ينحصر بتغيير مؤسسات الدولة، أو تعديل الدستور، أو بناء الأحزاب، بل يطال المجتمع نفسه، في بناء ثقافته ومرجعياته القيمية وأطر علاقاته الراسخة والدفينة.

موانع الديمقراطية في العالم العربي أكثر من أن تحصى، هي لا تتحقق بقرار سياسي أو انقلاب عسكري بقدر ما تتحقق وفق عملية تغيير شاملة تطال الدولة والمجتمع معاً.

وهي لا تقتصر على بعض الطبقات والقوى السياسية التي تحرص على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، واستعادة خارطة سابقة في توزيع القوة والموارد والمنافع، ولا على بعض المتشددين الذي يرون في الديمقراطية تهديداً للهوية وزعزعة لأركان الدين، بل إن هذه الموانع تحفر عميقاً في التكوين الاجتماعي وطبقات الوعي المتنوعة والمتعددة داخل المجتمعات العربية كافة.

هذا يعني أن التحول نحو الديمقراطية وضمان استمراريتها وثباتها، يتطلب بالإضافة إلى وجود مؤسسات رسمية راعية لها، وتشريعات تحترم إجراءاتها وتضمن استمراريتها، تحولاً مجتمعياً شاملاً يصل في بعض درجاته ومستوياته إلى تغيير شامل لمزاج التفكير والسلوك والنشاط العام والخاص، السياسي والاقتصادي والثقافي.

هنالك قوى تحرص على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

الدخول في الديمقراطية يتطلب أن نصبح ديمقراطيين أيضاً، بحكم أن الديمقراطية ليست نفقاً خاوياً ندخل فيه كيف نشاء ونخرج منه دون أن يتغير فينا أي شيء، هي ليست شيئاً خارجنا نُقبل إليه، بل شيء يخرج منا ويتحقق بنا

الدخول في الديمقراطية يتطلب أن نصبح نحن ديمقراطيين. حيث لا ديمقراطية من دون ديمقراطيين.

ولنا، الديمقراطية صفة لنظام ينبثق عن مجتمع تحققت فيه الديمقراطية وباتت غايته ومقصده الأول، وهي واقع يعكس سلوك الأفراد ويحيل إلى قيمهم وثوابتهم الأخلاقية.

مقولة أنه ليس بالإمكان تحقيق ديمقراطية من دون ديمقراطيين، هي مقولة صحيحة، لا لأن وجود ديمقراطيين شرط سببي ووجودي يسبق تحقق الديمقراطية في النظام السياسي، فهذا الكلام يدخلنا في دائرة جدل فارغ لا نتيجة منه، بل هي مقولة صحيحة، لأن الديمقراطية ليست شكلاً إجرائياً محايداً ومنفصلاً عن المجتمع وخارجاً عن شخصية الأفراد في تفكيرهم وسلوكهم. صحيح أن الديمقراطية لا تتحقق إلا بديمقراطيين، إلا أن الصحيح أيضاً هو أن المجتمع أو الأفراد لا يصبحون ديمقراطيين، إلا بعد الدخول في تجربة الديمقراطية واختبار التعثر وتجاوز الممارسات الخاطئة وتصويب الفهم الملتبس حولها، فكما أن الديمقراطية ينتجها ديمقراطيون، فإن الديمقراطيين أيضاً لا ينتجهم إلا الاختبار الديمقراطي نفسه.

ليست الديمقراطية شيئا جاهزا نتمثله ونطبقه، بل هي شيء ننتجه وينتجنا، نحققه ونتحقق به.

هذا يعني أن مسار التحول إلى الديمقراطية لا يشترط وجود مكونات ناجزة مسبقاً بقدر ما هو بذاته عملية تحول مجتمعي وفردي، وتجربة اختبار عامة في تهيئة هذه المكونات، التي تتعثر حيناً وتنجح حيناً وتخفق حيناً آخر، وهذا يدل على أن الديمقراطية ليست ترتيبات موضوعية أو واقعية (objective) يتم تأمينها في مجال دائرة الانتظام العام فحسب، بل هي أيضاً حالة ذاتية (subjective)، تتمازج مع ثقافة المجتمع وذاكرته، وتكون حاضرةً داخل الفرد، لا بصفته كائناً سياسياً فحسب، بل بصفته كائناً وجودياً (Existential) يعمد إلى إسباغ معنى وقيمة ومقصد لوجوده داخل هذا العالم.

لا يصبح الأفراد ديمقراطيين إلا بعد الدخول في تجربة الديمقراطية، واختبار التعثر وتجاوز الممارسات وتصويب الفهم الملتبس حولها. لا ينتج الديمقراطيون إلا الاختبار الديمقراطي.

بذلك يتضح أن الديمقراطية ليست شيئاً جاهزاً أو مُصَنَّعاً نُخرِجُهُ من عُلبة مُزخرفة لنطبقه ونتمثله، بل هو شيء ننتجه وينتجنا معاً، نحققه ونتحقق به، هي هذا الشكل المنوجد من "النحن" في محطة تاريخية معينة لتمثلنا لمبادئ الديمقراطية في وعينا وسلوكنا وشبكة علاقاتنا، أو لاقترابنا منها أو بعدنا عنها، أو لسرعتنا في الانجذاب إليها أو البطء في التقدم نحوها.

مقصودنا من هذا الكلام، أن الديمقراطية ليست قانوناً يمكن أن نحتال عليه أو نخادعه على حين غرة، وليست مجرد آلية انتخابية تتوقف مفاعيلها لحظة فرز النتائج، أو طريقة للتذرع بنتائج صناديق الاقتراع لممارسة أسوأ أنواع الاستبداد والقهر والاستعباد ، كما

حـصل في ألمـانـيا الـنازيـة، وحـصل في عـراق الـبعث، وحـصل في الـحكم الأسـدي في سوريا، بل ويحصل أحياناً في لبنان أيضاً، بل إن الديمقراطية ممارسة حياتية ذات مرجعية قيمية لا تتوقف إلزاماتها ولا تنحصر في مكان أو زمان دون غيرهما ، بل هي إلزامات من نوع الـواجـب الـشامـل والـدائـم الـذي يـنطبق في كـل الأمـكنة وكـل الأوقـات. وفي اللحـظة الـتي تـحصل فـيها انـتهاكـات لمـبادئ الـديمـقراطـية أو قـيمها، فـإن ذلـك إيـذان بـرحـيل الـديمـقراطـية وانـتفائـها في الـحياة العامة، حتى لو بقى لها هياكل وقوانين وأعراف، لأن الديمقراطية لا يمكن أن تكون هـياكـل مـن دون حـياة، أو قـوانين مـن دون روح فـائـضة، أو أعـراف خـالـية مـن المـضمون الإنـساني، الـذي يخـدع الـديمـقراطـية ويـنقلب عـليها، إنما يخـدع نـفسه ويـنقلب على مجتمعه.

الديمقراطية ممارسة حياتية ذات مرجعية قيمية لا تتوقف التزاماتها ولا تنحصر في مكان وزمان دون مكان وزمان آخرين.

أسئلة:

1. ما الفرق بين التعريف النظري والتعريف الإجرائي للديمقراطية؟.
2. أذكر ثلاثة مؤشرات أساسية للديمقراطية.
3. ما هي المقاربة الإجرائية في تعريف الديمقراطية؟
4. ما هي المقاربة العملاتية في تعريف الديمقراطية؟.
5. هل يحد حكم الأكثرية من الديمقراطية؟
6. هل توجد مخاطر في الحكم التمثيلي؟
7. كيف نضمن حقوق الأقليات؟
8. هل يوجد صلة بين النمو والرفاه الاقتصاديين والديمقراطية؟
9. هل للثقافة والقيم الاجتماعية دور في تعزيز أو إضعاف الديمقراطية؟
10. هل الفقر معوق للديمقراطية؟
11. هل توجد ديمقراطية من دون ديمقراطيين؟
12. كيف نصبح ديمقراطيين؟
13. هل الديمقراطية قرار أم اختيار؟

الدكتور وجيه قانصو : هو أكاديمي ومفكر لبناني حاصل على درجة الدكتوراه في هندسة الإنسان الآلي والتحكم الذكي ودكتوراه في الفلسفة، يعمل الدكتور وجيه أستاذًا في الفلسفة في الجامعة اللبنانية، وهو مؤلف للعديد من الكتب والمقالات حول الفكر العربي الحديث و المعاصر، الفكر الإسلامي، فلسفة التأويل وفلسفة السياسة.

عمومي 101 هو مشروع يعنى بالتربية المدنية من خلال بحوث غرضها التوعية والدراية العميقة، تتناول مفاهيم الفلسفة السياسية من أجل إثراء الحوار والنقاش في مواضيع الديمقراطية والمواطنة و أهمية الانخراط في الشأن العام .

ينفذ المشروع مع عرمرم كمنصة إعلامية تعنى بالمواطنة و مؤسسة رواد الأردن وهي مؤسسة غير ربحية شبابية وبالتعاون مع المفكر والباحث الدكتور وجيه قانصو كمؤلف النصوص التعليمية ومستشار أكاديمي و بدعم من مؤسسة كونراد ادیناور مكتب الأردن.